

دور جائحة كوفيد 19 في إعادة توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

The role of the Covid-19 pandemic in redirecting foreign direct investment flows

• د. بيوض محمد العيد

جامعة سطيف 1، الجزائر

mohammedlaid.bayoud@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2025/02/28

تاريخ القبول: 2024/09/30

تاريخ الاستلام: 2024/03/15

ملخص:

استهدفت الدراسة تحليل دور جائحة كوفيد 19 في إعادة توجيه ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور عالمي. بالاعتماد على تحليل المعطيات المتوفرة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الجائحة. لمحاولة استنباط الاتجاهات الجديدة التي أفرزتها.

توصلت الدراسة الى أن لجائحة كوفيد 19 أثر سلبي قصير المدى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبرز هذا الأثر أكثر من خلال تهاوي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع الخدمات. كما خلفت الجائحة توزيعا جغرافيا جديدا للتدفقات الاستثمارية تهيمن فيه الدول النامية على الحصة الأكبر.

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد 19، الاستثمار الأجنبي المباشر.

تصنيف JEL: I19، F21

Abstract:

The study aimed to analyze the role of the Covid-19 pandemic in redirecting the phenomenon of foreign direct investment (FDI) from a global perspective. Based on an analysis of available data on FDI flows during the pandemic period. To try to deduce the new trends that it has produced.

The study found that the Covid-19 pandemic had a negative short-term impact on FDI flows. This effect became more apparent through the decline in FDI flows into the services sector. The pandemic also left a new geographical distribution of investment flows, in which developing countries dominate the largest share.

Keywords: Covid-19 pandemic, foreign direct investment (FDI).

Jel Classification Codes : I19 · F21

I. تمهيد:

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية بالغة في سلم أولويات جل دول العالم على اختلاف بنيانها الاقتصادي وواقعها التنموي وقدراتها المالية والتمويلية. ويستمد الاستثمار الأجنبي المباشر هذه الأهمية من المزايا الاقتصادية والتجارية وحتى التسييرية التي يمنحها للدول المضيفة. وعليه، تسعى مختلف اقتصاديات العالم الى استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في الرفع من قدراتها الإنتاجية، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا خدمة لمساعي التنوع الاقتصادي بما يصب في خانة تحقيق معدلات نمو اقتصادي كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

على الصعيد العالمي، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تطورات متباعدة تبعاً للمراحل التاريخية التي مر بها الاقتصاد العالمي. حيث نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل تناوب بين التزايد المتزايد في فترات الرواج والانتعاش الاقتصادي العالمي، والتزايد المتناقص والتناقص في فترات الانكماش على غرار ما شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة ما بين الحربين العالميتين.

يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن ظاهرة اقتصادية متعددة رغم قدمها، فجذور نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر تعود الى بدايات القرن التاسع عشر في عالم يؤمن بالحرية الكاملة في التبادل دون حدود فاصلة. حيث ازدهرت الاستثمارات الأجنبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة لتبلغ ذروتها مع قيام الثورة الصناعية في أوروبا وتكون بذلك هذه الظاهرة أوروبية تقريبا مما يعكس الحالة الاقتصادية الممتازة التي تعيشها القارة الأوروبية بقيادة بريطانيا التي توجهت إلى استثمار مبالغ طائلة عبر البحار مدعومة في ذلك بوجود شبكة عالية من المواصلات (الأسطول البحري، المصارف، التلغراف) (برتان، 1982).

بداية من تسعينيات القرن العشرين، تعاظمت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر وتضاعفت تدفقاته من حيث عدد المشاريع وقيم الاستثمارات وحتى من خلال عدد الشركات متعددة الجنسيات التي تقوده مع تنامي مد العولمة المالية وتكريس المزيد من الانفتاح الاقتصادي والمالي والتجاري ما سهل انتقال عوامل الإنتاج وتدفق المزيد من المشاريع الاستثمارية الى الدول المضيفة في ظل التسابق نحو الظفر بالمزيد من التدفقات التي من شأنها أن تضمن تحقق المزايا الاقتصادية والتنمية المرجوة من الاستثمارات الواردة.

جاءت سنة 2019، لتشهد شللا تاما أصاب العالم نتيجة تفشي جائحة كوفيد 19، حيث عمدت معظم الدول الى إغلاق حدودها الجغرافية، وتقييد حرية تعاملاتها التجارية الدولية، كإجراءات احترازية لمواجهة تبعات هذه الجائحة. وهو ما كان له الأثر المباشر على الاقتصاد العالمي.

إشكالية الدراسة: يعيش الاقتصاد العالمي حاليا مرحلة ما بعد الجائحة، وهو ما يستوجب تحليل مختلف الآثار التي خلفتها الجائحة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة ما تعلق بمرحلة ما بعد الجائحة. وعليه تنبثق إشكالية البحث الرئيسية كما يلي: هل ساهمت جائحة كوفيد 19 في إعادة توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

للإجابة على السؤال وجب طرح عدة أسئلة فرعية منها:

- كيف أثرت جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي؟

- ما هو واقع التدفقات الاستثمارية في الفترة التي سبقت جائحة كوفيد 19؟

-
- ما هي أهم جوانب تأثير الجائحة على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر؟
 - ما هي الاتجاهات الحديثة للتدفقات الاستثمارية بعد الجائحة؟
 - فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:
 - خلفت الجائحة أثار عامة على معظم المؤشرات الكلية للاقتصاد العالمي؛
 - شهدت التدفقات الاستثمارية نموا معتبرا من حيث القيمة والعدد ناجم عن تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة 2008؛
 - تمحورت جوانب تأثير الجائحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في انخفاض قيم الاستثمارات وكذا عدد المشاريع الاستثمارية الواردة؛
 - أفرزت الجائحة توزيعا قطاعيا ووجهات استثمارية جديدة مغايرة لما كان عليه الحال قبل الجائحة.
 - أهمية الدراسة: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مكونا أساسيا في التدفقات المالية الدولية ووجها هاما لعملية العولمة المالية مما يحتم دراسة أهم التغيرات والتأثيرات التي تطرأ عليه خصوصا في ظل التنافس حول الظفر بحصة معتبرة منه، إضافة إلى إعادة توطن الكثير من الصناعات خارج اقتصاديات الدول المتقدمة الكلاسيكية المصدرة له. دون إهمال حقيقة أن الاقتصاديات النامية تصبو إلى تحقيق المزيد من الاستحواذ والاستفادة من هذه الظاهرة كل ما سنحت الأوضاع الاقتصادية الدولية بذلك.
 - الهدف من الدراسة : تهدف الدراسة الى رصد التغيرات الجديدة التي طرأت على حجم واتجاه وتركيبية التدفقات الاستثمارية الواردة بعد جائحة كوفيد 19.
 - منهج الدراسة: نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي نظهر من خلاله واقع ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وخلال وبعد جائحة كوفيد 19، حتى يتسنى تحليل أهم التأثيرات التي مسّت الظاهرة وأوجه التغير التي طرأت عليها قبل وبعد الجائحة.
 - تم اختيار الفترة الممتدة بين سنتي 2012 و 2022 كإطار زمني للإجابة على إشكالية الدراسة مع تعميم الدراسة على الاقتصاد العالمي وتناول أمثلة من مناطق جغرافية اقتصاديات مختلفة حسب الضرورة البحثية.

أولاً: أثر جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي

تختلف جائحة كوفيد-19 كثيراً عن أسباب الركود السابقة. فقد انخفض المعروض من العمالة بسبب العدوى. كما أدى التباعد الاجتماعي المفروض والإغلاق في مناطق محددة والحجر الصحي إلى إغلاق أماكن العمل مما نجم عنه تقليل الإنتاجية والفوضى مع سلاسل الموردين. وقلص الناس إنفاقهم بسبب البطالة وانخفاض الدخل والخوف من انتشار المرض وزيادة عدم اليقين، مما يؤدي إلى المزيد من إغلاق الشركات وفقدان الوظائف. ويؤدي كل ذلك إلى توقف القطاع الرئيسي من الاقتصاد عن العمل. وقد انتشرت هذه الاختلالات المحلية إلى سلسلة القيمة العالمية والتدفق العالمي للسلع.

تسبب الإغلاق العالمي الذي فرضته جائحة كوفيد 19 في انعكاسات اقتصادية سلبية عديدة تنوعت بين الجزئية والكلية والدولية وبين قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وفيما يلي حصر لأهم التأثيرات السلبية لهذه الجائحة على الاقتصاد العالمي:

1. أثر جائحة كوفيد 19 على نمو الناتج المحلي الإجمالي

ينطلق إبراز أثر جائحة كوفيد 19 على الناتج المحلي الإجمالي من مقارنة أثر كلا من الجائحة وأزمة 2009 على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لقياس مدى قوة تأثير الجائحة.

الجدول 1: مقارنة تأثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين أزمة 2009 وجائحة كوفيد 19

2021	2020	2019	2009	2008	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
5.8	03-	2.9	0.1-	03	العالم
9.2	1.2	6.1	9.4	9.7	الصين
03	5.2-	0.7	5.4-	1.1-	اليابان
3.4	1.2-	02	0.8	03	كوريا الجنوبية
4.7	5.9-	2.3	2.5-	0.1-	الولايات المتحدة
4.8	7.1-	1.7	4.2-	0.9	الاتحاد الأوروبي
4.6	1.7-	3.2	3.2	4.5	افريقيا

Source: IMF, real GDP growth: annual percent change. available on: https://www.imf.org/external/datamapper/ngdp_rpc@weo/oemdc/weoworld/da/ede/advec/a5, (consulted on: 01/03/2024)

عند مقارنة معدلات الناتج المحلي الإجمالي لأي واحدة من الدول أو المجموعات الاقتصادية المختارة أو المناطق نجد أن جميعها تأثرت بجائحة كوفيد 19 أكثر من تأثرها بأزمة 2009. حيث وصل مثلاً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين سنة 2009 إلى 9.4%، بينما وصل سنة 2020 إلى 1.2%. كمثال على أكثر الدول مقاومة لجائحة كوفيد 19، وهي الوحيدة التي حققت معدلات نمو موجبة. بينما وصل مثلاً معدل نمو الناتج على مستوى الاتحاد الأوروبي إلى -7.1% سنة 2020 مقارنة بمعدل -4.2 سنة 2009.

يؤسس هذا الجدول إلى أن الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد 19 على معدلات نمو الاقتصاد العالمي كان أكبر بكثير من آثار الأزمة المالية لسنة 2009.

2. أثر جائحة كوفيد 19 على التجارة الدولية

من أهم الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول في فترة الجائحة، بهدف الاحتياط الصحي وحتى الاقتصادي كان التقييد الصارم لحركة السلع والخدمات على المستوى الدولي. ومن أجل رصد أهم آثار هذه الإجراءات على حركة التجارة الدولية نستعرض الجدول الموالي الذي يظهر تطور قيم وأحجام صادرات وواردات الصين في فترة الجائحة.

الجدول 2: تطور قيم وأحجام التجارة الخارجية الصينية في فترة الجائحة (%)

	الواردات		الصادرات	
	معدل نمو القيم	معدل نمو الاحجام	معدل نمو القيم	معدل نمو الاحجام
2020	-7.2	1.5	9.3	-2.7
جانفي	-11	-8.8	-4.2	-11
فيفري	-24.8	-15.7	-12.3	-7.4
مارس	2.3	1.7	-3.1	-7
أفريل	0.7	-1.7	15.2	-18.3
ماي	-14.2	-9.5	28.6	-2.5
2019	2	0.7	0.4	-16
ماي	-3.5	7.2	-7.6	-20.5
جوان	-2.9	-0.6	-11.9	-24.5
جويلية	8.7	5.9	2.9	-16.6
أوت	-7.1	-2.5	3.9	-21.6
سبتمبر	6.8	3.9	0.2	-22.1
أكتوبر	-4.4	-7.5	2.3	-17.1
نوفمبر	-9.6	-9	1.7	-12.3
ديسمبر	1.2	-5.1	16.4	3.3

Source : kita, k statistics, available on:

<https://kita.org/kStatistics/country/countriesSpecific/countriesSpecific.do>, (consulted on:

08/02/2024)

يظهر الجدول تراجع حاد لقيم صادرات الصين خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2019 والاشهر الأولى من سنة 2020. ليصل هذا التراجع الى ذروته في جوان 2019 ليبلغ -24.5%. وتسجل قيم صادراتها تراجعاً بنسبة -16% و -2.7% سنّي 2019 و 2020 على التوالي. بينما تذبذبت قيم واردات الصين بين الانخفاض الى حد المستوى السالب والتعافي الى غاية تسجيل معدلات موجبة ليتراوح هذا التذبذب ضمن مجال نمو حده الأدنى -

15.7% في فيفري 2020 وحده الأعلى 7.2% في ماي 2019. ولتنمو قيم واردات الصين الصين بمعدل 0.7% و 1.2% سنّي 2019 و 2020 على التوالي.

تسببت جائحة كوفيد 19 في تهاوي معدلات نمو قيم صادرات ثاني أكبر مصدر للعالم بصادرات بلغت نسبتهما سنّي 2019 و 2020 حوالي 9.12% و 10.01% من صادرات العالم على التوالي (world bank, 2024). تظهر احصائيات التجارة البينية للصين مع أهم متعاملها التجاريين انخفاضاً أيضاً في معدلات نمو قيم كلا من صادراتها وواردتها خلال أشهر الجائحة.

الجدول 3: تطور صادرات وواردات الصين مع بعض الدول خلال نفس الأشهر من سنّي 2019 و

(%) 2020

الدولة	الشهر	معدل نمو الواردات	معدل نمو الصادرات
الولايات المتحدة	1	1.13	20.01-
	2	19.19-	31.27-
	3	23.54-	36.47-
اليابان	1	6.42-	5.61-
	2	0.33-	47.02-
	3	8.75-	4.45-
كوريا الجنوبية	1	10.99-	8.85-
	2	7.40-	13.01-
	3	6.63-	1.64
	4	17.91-	1.80-

Source : kita, k statistics, available on: <https://kita.org/kStatistics/country/countriesSpecific/countriesSpecific.do>, (consulted on: 08/02/2024)

يكشف التحليل الأفقي والعمودي لمعطيات الجدول التأثير العميق لجائحة كوفيد 19 على التجارة الخارجية للصين مع أهم المتعاملين التجاريين على المستوى الدولي. فالصادرات، على وجه الخصوص، انخفضت بمعدلات قاربت النصف في بعض الأشهر ومع بعض الدول. وعلى نفس المنوال كان تأثر الواردات عميقاً لتفقد مثلاً 23.5% من قيمتها مقارنة بنفس الشهر من سنة 2019.

هذا الانخفاض لم يأخذ في الحسبان سنة أساس خارج فترة الجائحة، وإلا لكانت معدلات انخفاض قيم صادرات وواردات الصين أكبر بكثير.

3. أثر جائحة كوفيد 19 على سوق العمل

تسببت جائحة كوفيد 19 في زعزعة توازنات سوق العمل نتيجة لإجراءات الغلق الجزئي أو الكلي لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية. وهو ما انعكس في مؤشرات سوق العمل السلبية التي شهدتها معظم اقتصاديات العالم.

الجدول 4: الوظائف المفقودة بسبب جائحة كوفيد 19 خلال سنة 2020

الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الاول	
4.6	7.2	18.2	5.2	النسبة (%)
130	205	525	150	وظائف الدوام الكامل (مليون)

Source: The Committee for the Coordination of Statistical Activities, How Covid-19 is changing the world: a statistical perspective, volume III, The World Bank's Development Data Group, 2021, page 20.

حسب منظمة العمل الدولية فإن الاقتصاد العالمي تكبد خسائر كبيرة في العمالة خلال أزمة كوفيد-19، مع اضطراب سوق العمل العالمي بما يتجاوز تأثير الأزمة المالية عام 2009. وأدت الأزمة إلى انخفاض حاد في متوسط ساعات العمل لكل شخص في سن العمل، مع تسجيل فقدان 114 مليون وظيفة في عام 2020. حيث تحول 81 مليون شخص إلى حالة من عدم النشاط، و33 مليون شخص إضافي غير موظف. وانخفض معدل المشاركة في الفئة النشطة العالمية بنسبة 2.2% بسبب الجائحة. ليسفر كل هذا عن انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4.4% سنة 2020. وكانت النساء أكثر عرضة لأن تصبح غير نشطة اقتصاديا خلال الجائحة (The Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2021).

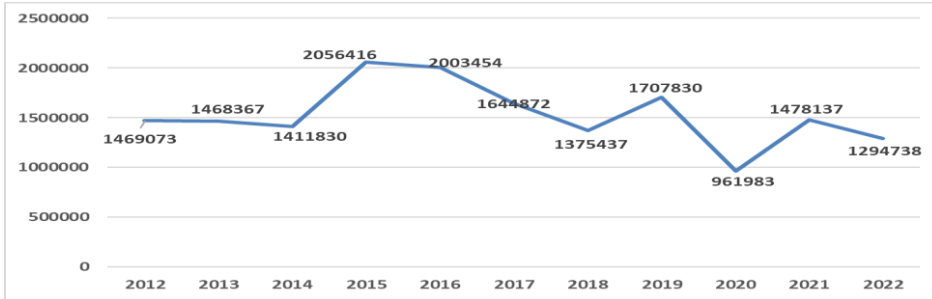
ثانيا: أثر جائحة كوفيد 19 على الاستثمار الاجنبي المباشر

تمتد هذه الفترة على مدى عشر سنوات ابتداء من سنة 2012 حتى تفشي جائحة كوفيد 19 سنة 2019، إلى غاية سنة 2022. وسيتم رصد واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حجم التدفقات. بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي والقطاعي لهذه التدفقات لتحري نمط تأثير هذه الظاهرة.

1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مؤشرا رئيسيا في رصد حركة رؤوس الأموال الدولية خاصة التي تكون في شكل مشاريع استثمارية داخل اقتصاد دولة مضيفة.

الشكل 1: التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الفترة 2012-2022 (مليون دولار)



Source: UNCTAD, Foreign direct investment: Inward and outward flows and stock, <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock>, (consulted on: 01/03/2024)

يظهر من خلال الشكل تواتر انخفاض وارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المجال المحصور بين 1.375 تريليون دولار و 2.056 تريليون دولار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2012 و 2019. وهو ما يعزى إلى تذبذب مناخ الاستثمار على المستوى العالمي لا سيما تباين الأوضاع الاقتصادية وحتى السياسية والاجتماعية للدول.

غير أن سنة 2020 شهدت انخفاضا قياسيا في التدفقات الاستثمارية الواردة لتبلغ 961 مليار دولار فقط، بنسبة انخفاض تجاوزت 40%. هذا الأثر فاق الأثر الذي خلفته خلفه أزمة الرهن العقاري في سنة 2009 بنسبة 20% (UNCTAD, 2021). وهو ما تزامن مع تفشي جائحة كوفيد 19، والذي نجم عنه اغلاقا شبه تام للحدود السياسية بين الدول وحظر التبادل التجاري الدولي في خطوة استباقية لمواجهة ما قد ينجر عن الجائحة من ندرة للإنتاج العالمي وضعف أو تأخر في الامداد، مما أسفر عنه لجوء الشركات متعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم مشاريعها الجديدة بسبب توقعات التباطؤ.

في سنة 2021، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي 1.58 تريليون دولار، أي زيادة قدرها 64%. ويبدو أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتعافى بسرعة، ويرجع ذلك إلى ازدهار أسواق الاندماج والاستحواذ والنمو السريع في تمويل المشاريع الدولية نتيجة لشروط التمويل الميسرة وحزم تحفيز البنية التحتية (UNCTAD, 2022).

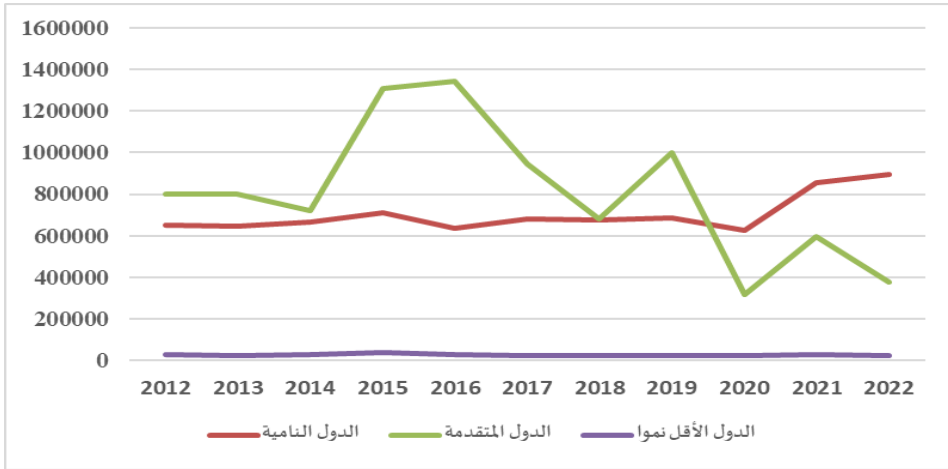
في سنة 2022، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 12% إلى 1.3 تريليون دولار. لتتأثر تدفقات الاستثمار العالمي بالعديد من الأزمات والتحديات على الساحة العالمية - الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، والمخاطر من الركود وضغوط الديون في العديد من البلدان. مما نجم عنه تداعي قيم تمويل المشاريع الدولية وعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بشكل خاص بسبب ظروف التمويل الأكثر صرامة وارتفاع أسعار الفائدة وعدم اليقين في الأسواق المالية (UNCTAD, 2023).

لكن سرعان ما عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لترتفع ضمن مجال التغير السابق، لتبلغ سنة 2023 حوالي 1.37 تريليون دولار حسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, January 2024)، بزيادة قدرت بحوالي 3% عن سنة 2022. بسبب تلاشي مخاوف الركود والأداء الجيد للأسواق المالية وارتفاع معدلات الفائدة.

2. التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يظهر تناول التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أهم وجهات المشاريع الاستثمارية. هذا ما سيمهد لتحديد شكل تأثير جائحة كوفيد 19 على هذه الوجهات من عدمه.

الشكل 2: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار العالمي الوارد في الفترة 2012-2022



Source: UNCTAD, Foreign direct investment: Inward and outward flows and stock, op Cit, (consulted on: 01/03/2024)

يظهر الشكل استحواذ الدول المتقدمة على الحصة الأكبر دائما من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة مقارنة ببقية الاقتصاديات سواء النامية او الأقل نموا الى غاية 2019، مع تسجيل انخفاض ملحوظ في هذه التدفقات بلغت نسبته 27% سنة 2018، لتستقر عند حاجز 678.2 مليار دولار أي ما نسبته 57.3% من إجمالي التدفقات العالمية الواردة مقابل 41.4% حصة الدول النامية. ويعزى هذا التراجع إلى التدفق السلبي في عديد الوجهات الأوروبية التقليدية والذي كان سببه عودة رؤوس الاموال إلى البلدان الاماضافة إلى الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمارات إلى أوروبا والولايات المتحدة (UNCTAD, 2019).

بينما بقيت حصة الدول النامية مستقرة في المجال بين 650 و 708 مليار دولار أمريكي خلال الفترة بين 2012 و 2020 مليار دولار. ما مكّنها من البروز كوجهة مفضلة للتدفقات الاستثمارية الواردة الباحثة عن الموارد في افريقيا والأداء الجيد للقارة الاسياوية كوجهة نامية مفضلة للمشاريع الاستثمارية الجديدة (UNCTAD, 2019). مما يعكس الأداء الجيد للاقتصاديات النامية في جلب حصص ثابتة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

أظهرت سنة 2019 تعافي وجهة الدول المتقدمة في استقطاب نسبة معتبرة من التدفقات الاستثمارية وصلت الى ما يقارب تريليون دولار بما نسبته 58.5% مقابل 40.2% حصة الدول النامية. إلا أن سنة 2020 عرفت إنقلاب موازين الوجهات المفضلة لاستقطاب المشاريع الاستثمارية الواردة لتحظى الدول النامية لأول مرة بالحصة الأكبر (64.8%) مقابل 32.8% حصة الدول المتقدمة ما يعتبر توجها جديدا للتدفقات الاستثمارية، يتزامن هذا مع تفشي جائحة كوفيد 19 كمحدد رئيسي للمناخ الاستثماري في هذه الفترة. والملاحظ أن هذا الوضع استمر في سنة إلى غاية سنة 2023، أين استحوذت الدول النامية على ما قيمته 841 مليار دولار مقابل 524

مليار دولار لصالح الدول المتقدمة (UNCTAD, January 2024). في استمرار للتوزيع الجغرافي الذي فرضته جائحة كوفيد 19.

وقد شهدت سنة 2020، مناخا استثماريا يسوده تفشي جائحة كوفيد 19 لتساهم في انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 58% لتصل إلى 312 مليار دولار. وقد تضاعف هذا الانخفاض بسبب التقلبات المالية القوية في القنوات والتدفقات المالية الداخلية للشركات التي سببها الجائحة، وبسبب إعادة هيكلة الشركات. وانخفضت قيمة صافي مبيعات عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود في الاقتصادات المتقدمة، أهم أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الاقتصادات، بنسبة 11% لتصل إلى 379 مليار دولار. كما انخفضت قيم المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلنة وصفقات تمويل المشاريع عبر الحدود بنسبة 16% و 28% على التوالي (UNCTAD, 2021). لتكون الاقتصادات المتقدمة الأكثر تضررا بفعل جائحة كوفيد 19.

وانخفض إجمالي التدفقات إلى أوروبا بنسبة 80%، فبلغ 73 مليار دولار فقط. وانخفضت التدفقات إلى الولايات المتحدة بنسبة 40%، لتصل إلى 156 مليار دولار، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الأرباح المعاد استثمارها. ومع ذلك، ظلت أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر، تليها الصين مباشرة. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين بنسبة 6% لتصل إلى 149 مليار دولار، ويرجع ذلك أساسا إلى النمو الاقتصادي المرن، وجهود تيسير الاستثمار، ومواصلة تحرير الاستثمار. كما انخفضت التدفقات إلى أستراليا إلى النصف وانخفضت إلى اليابان بنسبة 30% (UNCTAD, 2021).

كان تأثير الاقتصادات النامية بالجائحة أقل شدة. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية بشكل أقل حدة، (8%) لتصل إلى 663 مليار دولار. وسجلت الدول الآسيوية النامية، أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. ارتفاعا بنسبة 4% لتصل إلى 535 مليار دولار.

وانكمش الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب شرق آسيا - وهو عادة محرك لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي - بنسبة 25% ليصل إلى 136 مليار دولار، مع انخفاض الاستثمار في جميع أكبر البلدان المتلقية، بما في ذلك سنغافورة (-21%)، إندونيسيا (-22%)، وفيتنام (-2%) (UNCTAD, 2021).

بينما شهدت سنة 2021، انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة في جميع المناطق وبدأ مظاهر تعافي مناخ الاستثمار العالمي من شائبة جائحة كوفيد 19. لتبلغ الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة (+134%) مقارنة بسنة 2020، تحت تأثير حزم التحفيز، مما أدى إلى تحقيق أرباح قياسية للشركات متعددة الجنسيات. وعادت حصة التدفقات العالمية التي تمثلها البلدان المتقدمة إلى مستويات ما قبل الجائحة، أي حوالي نصف الإجمالي، بعد أن كانت الثلث فقط في عام 2020.

غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق النامية شهدت أيضا زيادة كبيرة. فزادت التدفقات إلى الدول الآسيوية النامية بنسبة 19% لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 619 مليار دولار، وزادت التدفقات إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 56%. وزادت التدفقات إلى أفريقيا بأكثر من

الضعف (UNCTAD, 2022). مع استمرار هيمنة الاقتصادات النامية، للعام الثاني على التوالي بعد جائحة كوفيد 19، على الحصة الأكبر من التدفقات الاجمالية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة. وعرفت سنة 2022، تراجع الاقتصادات المتقدمة نتيجة حالة عدم اليقين في الأسواق المالية وإنهاء حزم التحفيز. وفي الولايات المتحدة، انخفضت التدفقات بنسبة 26%، حيث لعب انخفاض قيم عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود إلى النصف دورا مهما.

بينما تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية كمجموعة. وظلت التدفقات الوافدة إلى دول آسيا النامية ثابتة عند 662 مليار دولار. وارتفعت الاستثمارات الواردة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 51% لتصل إلى مستوى قياسي قدره 208 مليار دولار. (UNCTAD, 2023). وحازت البلدان النامية أكثر من ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، بارتفاع قدره 60% عن عام 2021. في استمرار للتوزيع الجغرافي الجديد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي فرضته جائحة كوفيد 19.

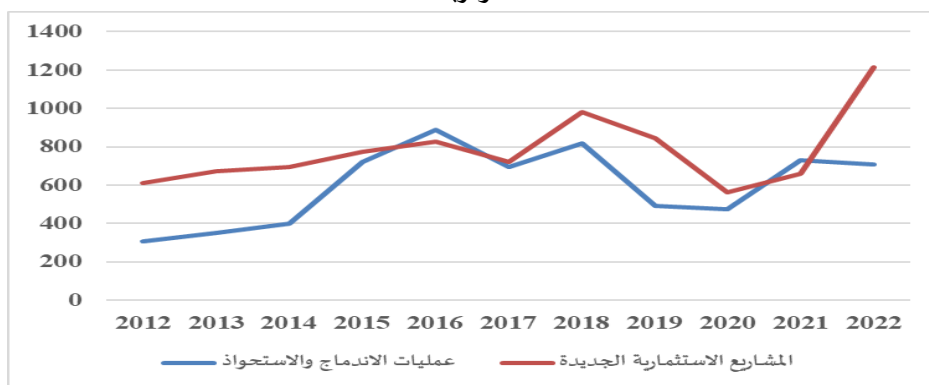
3. التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ

ينطوي تتبع التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية الجديدة وكذا عمليات الاندماج والاستحواذ على فهم الية تحرك الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من ناحية طبيعة الاستثمار أو من حيث القطاع الذي سينشط فيه ما يوفر رؤية أوضح لأوجه تأثر هذه الاستثمارات بجائحة كوفيد 19.

1.3. تطور قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ

تمثل صيغتي المشاريع الاستثمارية الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ أهم اليات انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة لذلك كان لابد من تحري تطور قيمة الية منفردة.

الشكل 3: تطور قيم مشاريع الاستثمار الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ في الفترة 2012-2022 (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة إصدارات من التقرير العالمي للاستثمار

يظهر الشكل أن تطور قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ والمشاريع الاستثمارية الجديدة مر بعدة مراحل. كانت أولى المراحل من سنة 2012 وصولا إلى 2014 أين كان الاستثمار العالمي يفضل التوطن في الدول

المضيئة عبر المشاريع الاستثمارية الجديدة. لكن الفترة التي تلتها وبداية من سنة 2015 الى غاية 2018، شهدت تساوي كفة الاداتين مع تسجيل تطور القيم الاجمالية لكل منهما لتبلغ قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة سنة 2018 الى 981 مليار دولار.

شهدت الفترة بين 2019 و 2020 تناقص قيم المشاريع الاستثمارية الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ على السواء. ليبلغا أقل مستوى لهام منذ 2015 (564 و 475 مليار دولار على التوالي). بينما تزايدت قيم المشاريع الاستثمارية الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ بداية من سنة 2021 ليبلغا ذروتها سنة 2022 مسجلين 1214 و 707 مليار دولار على التوالي.

من خلال ما سبق، يبدو جليا أن عمليات الاندماج والاستحواذ هي الأداة المفضلة بعد الجائحة للاستثمار الأجنبي المباشر حتى يتوطن داخل اقتصاديات الدول المضيفة. مع تسجيل تأثر الاداتين بجائحة كوفيد 19، نتيجة انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الفترة. لتشهد فترة ما بعد الجائحة انتعاش تدفق المشاريع الاستثمارية الجديدة ليصل الى مستويات قياسية مقارنة بفترة ما قبل الجائحة. وهو ما يؤشر ربما لهيمنة هذا النمط في المستقبل.

2.3. التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ

يظهر التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية الجديدة (Greenfield projects) وعمليات الاندماج والاستحواذ مدى جاذبية القطاعات الاقتصادية كخيار استثماري مفضل لكل نمط من النمطين.

الشكل 4: التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ في الفترة 2012-2022 (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة إصدارات من التقرير العالمي للاستثمار

يظهر الشكل أن القطاع الأولي لا يحظى بجاذبية اقتصادية لكلتا صيغتي الاستثمار الأجنبي المباشر، ليبقى القطاع صاحب الحصة الأقل رغم أن سنة 2022 شهدت تنامي الاستثمار الوارد الى هذا القطاع خاصة في ظل ظفر الدول النامية (الغنية بالموارد الأولية) بحصة الأسد من التدفقات الاستثمارية.

من جهة أخرى، يبرز قطاع الخدمات كخيار استثماري مفضل سواء في شكل عمليات اندماج واستحواذ أو كمشاريع استثمارية جديدة. وهو ما ترجمه ظفر القطاع سنة 2018 و 2021 بعمليات اندماج

واستحواذ بلغت 469 و 461 مليار دولار على التوالي. و 679 مليار دولار في شكل مشاريع استثمارية جديدة سنة 2022.

تبقى جائحة كوفيد 19 نقطة معلمية في سنة 2020، حيث تأثرت التدفقات الاستثمارية بصيغتها وفي جميع القطاعات. ليكون قطاع الخدمات الأكثر تضررا بخسارة سريعة في استجابة منطقية، تفسرها طبيعة قطاع الخدمات، للتغيرات التي شهدها مناخ الاعمال في فترة الجائحة معبرا عن هذه الاستجابة بانخفاض عمليات الاندماج والاستحواذ سنة 2019 بنسبة فاقت 54% مقارنة بسنة 2018. وهو نفس الحال الذي استمر سنة 2020 بتسجيل زيادة طفيفة مقدارها 2.8% لتستقطب فقط 221 مليار دولار من عمليات الاندماج والاستحواذ.

وعززت الجائحة، في سنة 2020، الطلب على البنية التحتية والخدمات الرقمية على مستوى العالم. وأدى ذلك إلى ارتفاع قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة التي تستهدف صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بأكثر من 22% لتصل إلى 81 مليار دولار. وهي الحصة الأكبر على الرغم من انخفاض عدد المشاريع المعلن عنها بنسبة 13%. من جهة أخرى، أعطت الجائحة دفعة قوية لمشاريع الاندماج والاستحواذ في القطاع الرقمي وقطاع الصحة (UNCTAD, 2021).

وشهدت الصناعات التحويلية عودة إلى قيم ما قبل الجائحة بتدفقات بلغت 179 مليار دولار. بينما زادت المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلن عنها في مجال الإلكترونيات والمعدات الكهربائية، والتي تأثرت بشدة خلال السنة الأولى من الوباء بسبب مخاوف سلاسل التوريد، بأكثر من الضعف لتصل إلى 73 مليار دولار. وواصلت قيمة المشاريع المعلنة في مجال المعلومات والاتصالات الارتفاع في عام 2021 إلى 68 مليار دولار (UNCTAD, 2022).

بالمقارنة بين نمطي استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يبدو جليا أن تأثير جائحة كوفيد 19 يظهر أكثر على مستوى عمليات الاندماج والاستحواذ وهو ما يفسره استقطاب قطاع الصناعة لتدفقات سنة 2019 تفوق ما استقطبه قطاع الخدمات. بينما حافظت المشاريع الاستثمارية الجديدة على هيكلها القطاعي رغم انخفاض التدفقات الاجمالية من هذه الصيغة.

4. أثر جائحة كوفيد 19 على استثمارات الاستدامة

في إطار سعي الأمم المتحدة بمختلف هيئاتها ومنظماتها المتخصصة الى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع المستثمرين الأجانب والحكومات المضيفة تتجسد على أرض الواقع استثمارات الاستدامة (SDG investments). وقد تأثرت استثمارات الاستدامة مثلها مثل بقية مكونات الاستثمارات الأجنبية المباشر بجائحة كوفيد 19 وهو ما رصدته مؤتمر الأمم المتحدة التجارة والتنمية من خلال الجدول الموالي.

الجدول 4: أثر جائحة كوفيد 19 على استثمارات الاستدامة

الاقتصاديات النامية والمتحولة		الاقتصاديات الأقل نمواً		
معدل النمو قبل الجائحة (%)	أثر الجائحة (%)	معدل النمو قبل الجائحة (%)	أثر الجائحة (%)	
05-	33-	08-	23-	المجموع
23-	42-	32-	133	الطاقة
05-	29-	21-	58	الطاقات المتجددة
09-	59-	31	79-	خدمات النقل
06	27	34-	642	الاتصالات
04	68-	..	100-	المياه والخدمات الصحية
02-	48-	19	91-	الغذاء والزراعة
06-	39-	15-	82-	الرعاية الصحية
12	36-	22	85-	التعليم

Source: UNCTAD, world investment report 2021, page 14.

يرصد الجدول تطور الاهتمام بتجسيد مشاريع استثمارية تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الفترة التي تسبق جائحة كوفيد 19 على مستوى الاقتصاديات النامية والمتحولة وكذلك على مستوى الاقتصاديات الأقل نمواً. فيظهر من خلال الجدول أن هذا النوع من المشاريع لا يحظى بذلك الاهتمام القوي لدى المستثمرين الأجانب. ويظهر ذلك جلياً من خلال النسب السالبة التي حققتها استثمارات الاستدامة قبل الجائحة عدا بعض الحالات الخاصة.

رغم ذلك، جاءت الجائحة لتعمق من تخلي المستثمرين عن نهج دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وانعكس ذلك في تضاعف تراجع مجموع قيم المشاريع المجسدة في كلا الاقتصادات سواء النامية أو الأقل نمواً.

II. الخلاصة

انتشرت جائحة كوفيد 19 بشكل جعلها تمس جميع مناحي الحياة سواء الصحية، أو الاجتماعية، أو حتى السياسية وصولاً إلى الوضع الاقتصادي. وانتقل أثرها من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي ليؤثر في سيرورة العلاقات الدولية بما في ذلك النظام الاقتصادي الدولي. لتفرض الجائحة وضعا اقتصاديا استثنائيا قوامه الأساسي والجديد بروز الوضع الصحي كمكون مهم من عناصر مناخ الأعمال الدولية. ونجم عن هذا الوضع الجديد والاستثنائي مجموعة من النتائج التي استطاعت هذه الدراسة التوصل إليها، والتي يمكن حصر أهمها في النقاط الآتية:

- يؤسس هذا الجدول إلى أن الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد 19 على معدلات نمو الاقتصاد العالمي كان أكبر بكثير من أثار الازمة المالية لسنة 2009؛

- خلفت جائحة كوفيد 19 تذبذبا كبيرا في حركة صادرات وواردات السلع من وإلى أهم المتعاملين التجاريين العالميين وأكبر الاقتصادات العالمية على غرار: الصين، الولايات المتحدة، اليابان؛
- تسببت جائحة كوفيد 19 في زعزعة توازنات سوق العمل نتيجة لإجراءات الغلق الجزئي أو الكلي لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية. وهو ما انعكس في المؤشرات السلبية لسوق العمل التي شهدتها معظم اقتصاديات العالم. وكانت النساء أكثر عرضة لأن تصبح غير نشطة اقتصاديا خلال الجائحة؛
- أثرت الأوضاع الاقتصادية المتراجعة والمؤشرات الاقتصادية الكلية السابقة على معدلات نمو الناتج العالمي ليتناقص هو أيضا خلال فترة الجائحة بصورة ملحوظة.
- يعكس انخفاض قيم التدفقات الاجمالية العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر، سنة 2020، ترجمة واضحة لأثر جائحة كوفيد 19 على الاستثمار العالمي، والذي فاق في الأثر السلبي ما خلفته أزمة 2009. وبذلك بروزها كمحدد أساسي لحجم واتجاه تطور الاستثمار العالمي؛
- تعافى الاقتصاد العالمي بسرعة مترجما ذلك في عودة نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2021. ورغم انخفاض التدفقات الذي شهدته سنة 2022، إلا أن ذلك كان مرده أسباب وأزمات اقتصادية أخرى على غرار: الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، والمخاطر من الركود وضغوط الديون في العديد من البلدان؛
- أفرزت الجائحة توزيعا جغرافيا جديدا للتدفقات الاستثمارية، قوامه تفوق الاقتصاديات النامية في الظفر بحصة الأسد من هذه التدفقات. في مقابل تراجع الاقتصاديات المتقدمة الى المرتبة الثانية. واستمرار هذا الوضع بعد تراجع حدة الجائحة وصولا الى سنة 2023؛
- تأثرت عمليات الاندماج والاستحواذ وكذا المشاريع الاستثمارية الجديدة بالجائحة نتيجة انخفاض التدفقات الكلية من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة. لكن الفترة التي تلت الجائحة شهدت بروز المشاريع الاستثمارية الجديدة كأداة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر حتى يتوطن داخل اقتصاديات الدول المضيفة. يبرر ذلك، انتعاش تدفق المشاريع الاستثمارية الجديدة ليصل الى مستويات قياسية مقارنة بفترة ما قبل الجائحة. وهو ما يؤشر ربما لهيمنة هذا النمط في المستقبل.
- قطاعيا، تأثرت التدفقات الاستثمارية بجائحة كوفيد 19 وفي جميع القطاعات. ليكون قطاع الخدمات الأكثر تضررا بخسارة سريعة ومؤثرة فاقت النصف. وعززت الجائحة الطلب على المشاريع الاستثمارية الجديدة التي تستهدف صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. من جهة أخرى، أعطت الجائحة دفعة قوية لمشاريع الاندماج والاستحواذ في القطاع الرقمي وقطاع الصحة؛
- تعافى قطاع الصناعات التحويلية سريعا من تبعات الجائحة. وزادت المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلن عنها في مجال الإلكترونيات والمعدات الكهربائية، والتي تأثرت بشدة خلال السنة الأولى من الوباء بسبب مخاوف سلاسل التوريد؛
- بالمقارنة بين نمطي استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يبدو جليا أن تأثير جائحة كوفيد 19 يظهر أكثر على مستوى عمليات الاندماج والاستحواذ وهو ما يفسره استقطاب قطاع الصناعة لتدفقات سنة 2019 تفوق

ما استقطبه قطاع الخدمات. بينما حافظت المشاريع الاستثمارية الجديدة على هيكلها القطاعي رغم انخفاض التدفقات الاجمالية من هذه الصيغة؛

- تأثرت استثمارات الاستدامة بشكل قوي خاصة المتوجهة الى الاقتصاديات النامية والمتحولة لتتناقص في بعض القطاعات بأكثر من النصف مما يرهن جهود الأمم المتحدة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- الاحالات والمراجع:

1- The committee for the coordination of statistical activities. (2021). how covid-19 is changing the world: a statistical perspective. the world bank's development data group, 20.

2- UNCTAD. (2019). World investment report.

3- UNCTAD. (2021). World investment report.

4- UNCTAD. (2022). World investment report.

5- UNCTAD. (2023). World investment report.

6- UNCTAD. (january 2024). global investment trends *monitor*. new york: unctad, 1.

7- World Bank. (2024, 02 10). *the world integrated trade solution*. retrieved 02 10, 2024, from the world bank: <https://wits.worldbank.org/default.aspx?lang=en>

8- جيل برتان. (1982). *الاستثمار الدولي* (الإصدار الطبعة الثانية). (علي مقلد، المترجمون) بيروت-باريس: منشورات عويدات، 15-19.

9- IMF, real GDP growth: annual percent change. available on: https://www.imf.org/external/datamapper/ngdp_rpch@weo/oemdc/weoworld/da/ede/advec/as5, (consulted on: 01/03/2024)

10- UNCTAD, Foreign direct investment: Inward and outward flows and stock, <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock>, (consulted on: 01/03/2024)

11- kita, k statistics, available on: <https://kita.org/kStatistics/country/countriesSpecific/countriesSpecific.do>, (consulted on: 08/02/2024)